في أقوى الاستطلاعات العربية حول مواقف المغاربة

تحول في الموقف من التطبيع مع إسرائيل والمغاربة لا يثقون في أخنوش ويثقون في الأمن

نشر البارومتر العربي، وهو شبكة بحثية مقرها في واشنطن رائدة في مجال بحوث الرأي العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يوم الجمعة الماضي، استطلاعا علميا شمل المغرب، توقف عند اتجاهات آراء المغاربة نحو مجموعة من المواضيع الاقتصادية والاجتماعية والسياسة، جاءت نتائجه مثيرة في كونها تعطينا فكرة واضحة عن طريقة تفكير المواطن المغربي في قضايا مصيرية، ووجهات نظره في قضايا كبرى مرتبطة بالوطن والأمة. وهذه أهم الآراء التي عبر عنها المغاربة في الاستطلاع الذي أجري في الفترة بين 11 دجنبر 2023 و30 يناير 2024.

إعداد: محمد كريم بوخصاص
Karim88960@hotmail.com

1
استمرار تشاؤم المغاربة من الوضعية الاقتصادية

يتواصل إحساس المغاربة بالضغوط الاقتصادية التي سبّبتها جائحة كورونا ويتواصل تشاؤمهم بشأن وضعية اقتصاد بلدهم. فبعد أربع سنوات من انطلاق الجائحة الأخطر في التاريخ الحديث، لم يعبر سوى ثلث المغاربة فقط عن رضاهم على الوضع الاقتصادي في المغرب باعتباره جيد جدا أو جيدا، دون أن يطرأ أي تغير على هذه النسبة منذ عام 2022، وهي نصف مثيلتها في 2016 عندما أعرب الثلثان (66 في المائة) عن آراء إيجابية حول الوضع الاقتصادي. ويزكي هذه الآراء أن المغاربة يعتبرون الاقتصاد أكبر تحدٍّ يواجهه بلدهم، بنسبة 22 في المائة. وإن كان عدد المواطنين الذين يتبنون هذا الرأي قد تراجع بواقع 11 نقطة مئوية منذ 2022.

وتعكس تصورات الناس عن الوضع الاقتصادي فجوة هائلة بين المغاربة من مختلف مستويات الظروف الاجتماعية الاقتصادية فالنصف (51 في المائة) ممن يمكنهم تغطية نفقاتهم يقولون إن الوضع الاقتصادي جيد جدا أو جيد مقارنة بـ18 بالمائة فقط ممن لا يمكنهم تغطية نفقاتهم. كما أن النصف تقريباً (47 في المائة) ممن حصلوا على التعليم الجامعي صنفوا الوضع الاقتصادي تصنيفات إيجابية، بينما أقل من 3 من كل 10 أشخاص (28 في المائة) من الفئة الأقل تعليما يعتنقون الرأي نفسه.

ومع عدم تغير الوضع القائم على مدار السنوات الأخيرة، يحدو المغاربة حالياً قدر أكبر من التفاؤل حول مستقبلهم الاقتصادي مقارنة بالصورة في آخر ست سنوات. يقول النصف تقريبا إن الاقتصاد سيتحسن كثيرا (14 في المائة) أو إلى حد ما (35 في المائة) خلال السنوات المقبلة، علما أن نسبة الاستطلاع هذا العام أعلى بواقع سبع نقاط مئوية مقارنة بمثيلتها في 2022 (42 في المائة) و19 نقطة مئوية أعلى مقارنة بـ2018 عندما أعرب عن التفاؤل حول مستقبل الاقتصاد 3 فقط من كل 10 أشخاص.

ورغم زيادة التفاؤل بشكل عام، فإن فجوة الدّخل تبقى جاسمة في انقسام الآراء. ففي الوقت الذي يقول ثلثا المستجوبين تقريبا (64 في المائة) ممن يمكنهم تغطية نفقاتهم إن الاقتصاد سيتحسن كثيراً أو إلى حد ما في المستقبل القريب، فإن أقل من 4 من كل 10 أشخاص (38 في المائة) ممن لا يمكنهم تغطية نفقاتهم يقولون الشيء نفسه.

2
ثلثا المغاربة ينفد منهم الطعام قبل توفر النقود لشرائه!

من النتائج المثيرة في استطلاع البارومتر العربي ما عبّر عنه المغاربة بخصوص الأمن الغذائي، والذي أظهر عدم المساواة في التوزيع العادل للثروة وحجم المشقة التي يواجهها غالبية المغاربة في توفير «قطعة خبز».

وعند السؤال عما إذا كان الطعام يَنفد قبل توفر النقود لشراء المزيد خلال آخر 30 يوماً، أجاب حوالي الثلثين (63 في المائة) أن هذا يحدث كثيراً أو أحياناً، وتمثل هذه النسبة زيادة كبيرة مقارنة بما كان عليه الوضع في 2022 عندما بلغت النسبة 36 في المائة فقط.

في هذه الدورة من الاستطلاع، أضاف البارومتر العربي أسئلة للتعمق في التحقيق حول قضية انعدام الأمن الغذائي بالمغرب، فأكد أكثر من نصف المغاربة (57 في المائة) أن توفير الطعام يمثل مشكلة كبيرة أو متوسطة، بينما قالت نسبة مشابهة (59 في المائة) الشيء نفسه عن أسعار الغذاء، وأولئك الذين لا يمكنهم تغطية نفقاتهم هم الأكثر قلقاً إزاء توفر الغذاء (66 في المائة) وثمنه (69 في المائة) مقارنة بالأكثر ثراء (46 في المائة بالنسبة للسؤالين).

ويلاحظ أن أصحاب التعليم الثانوي أو أقل أكثر قلقاً بكثير (63 في المائة) حول أسعار الغذاء مقارنة بالحاصلين على التعليم العالي (46 في المائة)، لكن لا توجد اختلافات تذكر في الآراء حول توفر الغذاء.

لا يتفق المغاربة على سبب واحد لانعدام الأمن الغذائي، إذ يذكر النصف تقريباً عوامل داخلية كأكبر سبب لمشكلات الغذاء، وتشمل سوء الإدارة الحكومية (28 في المائة) والتضخم (17 في المائة) واللامساواة في الثروة (8 في المائة) من بين أسباب أخرى، بالإضافة إلى العوامل الدولية أو الخارجية التي تشمل تغير المناخ (16 في المائة) والحرب في أوكرانيا (12 في المائة).

ومن الملاحظات العجيبة التي سجلها البارومتر العربي أن تقديرات المغاربة بشأن أسباب انعدام الغذاء تختلف حسب المناطق الجغرافية ومستوى الدخل، فبينما يُقبل المواطنون في المناطق الشرقية على ذكر تغير المناخ كأكبر سبب لانعدام الأمن الغذائي بنسب تبلغ ضعف مثيلتها في المناطق الأخرى من المغرب، نجد من يواجهون صعوبات في تلبية احتياجاتهم يأتون على ذكر سوء الإدارة الحكومية بواقع 11 نقطة مئوية زيادة على الأكثر ثراء.

3

الأمن في الصدارة وانخفاض متواصل للثقة في الحكومة ورئيسها

تستمر الثقة في الحكومة ورئيسها في الانخفاض، في الوقت الذي تحتل فيه الثقة في الأمن الصدارة. كما تواصل الثقة في القضاء والمجتمع المدني التقدم، مع تسجيل ارتفاع طفيف في الثقة في البرلمان.

وبالعودة إلى التفاصيل، نجد أن الثقة في الحكومة المغربية بقيت في نفس معدلاتها ولم تتغير في السنوات الأخيرة. وحاليا، عبّر ثلث المغاربة فقط عن ثقتهم في حكومة عزيز أخنوش، بانخفاض بعشر 10 نقاط مئوية عن 2016 عندما أعرب 43 في المائة من المغاربة عن الثقة في الحكومة، وكانت تلك أعلى نسبة ثقة سجلها البارومتر العربي في المغرب. وتتشكل الآراء الخاصة بالثقة في الحكومة بناء على عوامل الدخل ومستوى التعليم. إذ أن من يمكنهم تغطية نفقاتهم يقبلون بأكثر من الضعف على التعبير عن الثقة، مقارنة بمن لا يمكنهم تغطية النفقات (46 في المائة) مقابل 22 في المائة بالمثل. فالحاصلون على التعليم الجامعي في المغرب يعبرون بواقع 13 نقطة مئوية أكثر عن الثقة بالحكومة قياسا إلى من حصلوا على التعليم الثانوي أو أقل (43 في المائة مقابل 30 في المائة).

وتصل الثقة في رئيس الحكومة عزيز أخنوش إلى مستويات مشابهة إذ أكد 3 من كل 10 أشخاص فقط عن قدر كبير (10 في المئة) أو متوسط (21 في المائة) من الثقة فيه، ومثل حكومته، فالثقة في أخنوش تقودها إلى حد بعيد الشرائح الأعلى نصيباً من الثروة والأفضل تعليماً.

بالمقابل، نجد أن البرلمان المغربي المنتخب في 8 شتنبر 2021 يتمتع بقدر أكبر قليلاً من الثقة مقارنة بالحكومة ورئيس الحكومة، حيث قال أكثر من الثلث (38 في المائة) إنهم يثقون أو يثقون كثيراً في البرلمان. ويمثل هذا زيادة بواقع 5 نقاط مئوية منذ 2022 (33 في المائة) حينئذ، و17 نقطة مئوية زيادة عن 2018 (21 في المائة). ولا يُعرف السبب في هذا الارتفاع الطفيف في نسبة الثقة في البرلمان خصوصا أن البارومتر العربي اعتبرها أعلى مستوى ثقة بالبرلمان في أي استطلاع أنجزه في المغرب.

من جهة أخرى، سُجل تحول ملحوظ في نتائج هذه الدورة من البارومتر العربي من حيث الثقة في النظام القضائي والمجتمع المدني، بعدما عبّر ثلاثة أرباع المغاربة (74 في المائة) عن ثقتهم في محاكمهم ونظامهم القضائي بشكل عام، وتمثل هذه النسبة زيادة بواقع 18 نقطة مئوية، بعدما كانت الثقة في القضاء لا تتجاوز 56 في المائة قبل عامين. كما قال 7 من كل 10 أشخاص إنهم يثقون في المجتمع المدني، ويرجع هذا على الأرجح إلى جهود تلك المنظمات في أعقاب زلزال الحوز في شتنبر 2023، والتي يتوقع أن تكون قد أسهمت في هذه الزيادة الكبيرة في الثقة بالمجتمع المدني بواقع 22 نقطة مئوية مقارنة بعام 2022 عندما بلغت النسبة 48 في المائة فقط.

لكن نسبة الثقة الأكبر يحظى بها الجهازان الأمني والعسكري، إذ عبّر 8 من كل 10 أشخاص عن شعورهم بالثقة في المؤسسة الأمنية، و88 في المائة عن ثقتهم في القوات المسلحة، وتمثل هذه المستويات زيادة بواقع 12 و11 نقطة مئوية على التوالي مقارنة بعام 2022، من ثم ليس من المدهش أن المغاربة راضون عن الخدمات الأمنية أكثر من أية خدمات أخرى.

4

إبادة غزة غيّرت نظرة المغاربة للتطبيع

أدت عمليات التقتيل الممنهجة في حق الشعب الفلسطيني في غزة منذ السابع من أكتوبر إلى توقف جهود التطبيع، وهو الأمر الذي يتفق مع آراء المغاربة، حيث ذكرت أقلية قليلة (13 في المائة) أنها تفضل أو تفضل بقوة تطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل بالمقارنة مع 2022، عندما قال 3 من كل 10 أشخاص في المغرب إنهم يحبذون التطبيع (31 المائة).

كما يظهر بوضوح تأثر آراء المواطنين في السياسات الخارجية لدول العالم بمواقفها من غزة، في حين تبدو الولايات المتحدة الأمريكية استثناء على هذه القاعدة، فقد خسرت الكثير من الشعبية لصالح منافسيها العالميين في الوقت الراهن، ومع ذلك قال ثلاثة أرباع المغاربة إن لديهم آراء إيجابية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يمثل صعودا بواقع 5 نقاط مئوية منذ 2022. ومن المرجح للغاية أن المغاربة ينظرون إلى الولايات المتحدة الأمريكية عبر عدسة العلاقات الثنائية التي تعززت بقوة في السنوات الأخيرة اقترانا باعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بسيادة المغرب على صحرائه. لكن مقارنة بالدول المنافسة لها، فاستحسان الولايات المتحدة الأمريكية لم يغير من شعبية كل من الصين وروسيا التي حصلت على نتائج أفضل في الاستطلاع الحالي مقارنة باستطلاع 2022، حيث قال 8 من كل 10 أشخاص (79 في المائة) إن لديهم آراء إيجابية للغاية أو إلى حد ما حول الصين، وهي النسبة التي زادت بـ15 نقطة مئوية مقارنة باستطلاع 2022. في نفس المنحى، زادت شعبية روسيا بواقع 20 نقطة مئوية (58 في المائة) في 2024 مقابل 38 في المائة في 2022.

5

ثقة متدنية في تدبير الحكومة للاقتصاد والتعليم والصحة

يعد مستوى الرضا عن تدبير الحكومة لعدد من الملفات الحساسة ضعيفا، ولم يظهر من خلال هذا الاستطلاع أي رضا من المغاربة على الحكومة إلا في ما يتعلق بالأمن، حيث بدا مستوى الرضا عن توفير الحكومة للأمن في المغرب أعلى بكثير من مستويات الرضا عن الأداء في الملفات الأخرى. ومن المؤكد أن هذه النسبة التي حصلت عليها الحكومة في هذا الجانب مرتبطة بطبيعة السؤال الذي صيغ بطريقة نسبت تدبير الملف الأمني للحكومة، وهو أمر لا يعكس الواقع في التجربة المغربية، حيث تبقى المؤسسة الأمنية سيادية ولا يعود تدبيرها إلى الحكومة.

وفي ظل الرضا عن تدبير قطاع الأمن، نجد أن نسبا قليلة من المغاربة عبّرت عن رضاها عن تدبير الحكومة لبعض الملفات الأخرى. فعلى سبيل المثال، أعرب المغاربة عن عدم رضاهم من أداء الحكومة في الملفات الاقتصادية، حيث قال الربع فقط إنهم يرون أن الحكومة تُحسن صنعاً في توفير فرص العمل. كما عبّر الثلث فقط عن رضاهم عن الحكومة في ملف تضييق فجوة الثروة، حيث تختلف رؤى الناس حول هذه المسألة بناءً على مستويات الثراء، فنصف المغاربة تقريباً (48 في المائة) ممن يمكنهم تغطية احتياجاتهم الأساسية يقولون إن الحكومة تحسن صنعاً في تضييق فجوة الثروة، في حين يشاركهم هذا الرأي خُمُسُ (21 في المائة) من يواجهون صعوبات في تلبية الاحتياجات الأساسية.

وتتباين بشدة مستويات الرضا عن الخدمات العامة في المغرب، إذ قال ربع المغاربة فقط إنهم راضون أو راضون تماماً عن المنظومة التعليمية. ورغم أن النسبة لم تتغير منذ 2022، فقد تراجعت من 43 في المائة في 2016. ولم تتحسن منذ ذلك التوقيت. في الوقت نفسه، أعرب الثلث تقريباً (35 في المائة) عن الرضا على الرعاية الصحية.

6

الفساد مستشرٍ وثلثا المغاربة أعطوا رشوة

يستمر الفساد كمشكلة مقلقة للغالبية العظمى من المواطنين المغاربة، إذ قال ثلاثة أرباع (74 في المائة) المغاربة إن الفساد منتشر في مؤسسات الدولة بدرجة كبيرة أو متوسطة.

ظلت هذه النسبة مستقرة منذ الدورة الرابعة للبارومتر العربي في عام 2016، لكنها مدفوعة بقوة خصيصاً في أوساط الشرائح الأقل حظاً من المقدرات الاجتماعية الاقتصادية، في حين أن 86 في المائة ممن يواجهون صعوبات في تلبية احتياجاتهم اعتبروا أن الفساد مستشرٍ في مؤسسات الدولة. نفس الشيء عبّر عنه 6 من كل 10 أشخاص (59 في المائة) من الأوفر حظاً من الثروة، فيما يقبل الأقل تعليماً على القول بانتشار الفساد بواقع 11 نقطة مئوية أكثر من الأعلى تعليماً (77 في المائة مقابل 66 في المائة).

ويُظهر الاستطلاع أن 7 من كل 10 أشخاص (69 في المائة) يعتبرون الفساد منتشراً على المستوى المحلي، في حين أكد 4 من كل 10 أشخاص (42 في المائة) انتشاره على المستوى الجهوي. ويُقبل الأقل دخلاً على اعتناق هذا الرأي بواقع 29 نقطة مئوية أكثر من حيث المستوى المحلي (82 في المائة مقابل 53 في المائة) و25 نقطة في المستوى الجهوي (56 في المائة مقابل 31 في المائة) وأقل من النصف (47 في المائة) مقتنعون بأن الحكومة تكافح الفساد.

ورغم أن النسب لم تتغير تغيراً يذكر منذ الدورة الماضية، فهذا المستوى أعلى بواقع 11 نقطة مئوية من نسبة 36 بالمئة المشهودة في الدورة الخامسة في 2018، ويقبل المغاربة الأكثر ثراء على القول بأن الحكومة تكافح الفساد بواقع 28 نقطة مئوية أكثر من الأفقر (63 في المائة مقابل 35 في المائة).

والخطير أن وقع انتشار الفساد على المستويات كافة في تمثلات المواطنين المغاربة يجعلهم يجدون أنفسهم مضطرين لاستخدام الواسطة والرشوة في بعض الأحيان، إذ قال الثلثان إنهم يستعينون بالواسطة (65 في المائة) أو الرشوة (66 في المائة) للحصول على وظيفة.

7

نصف المغاربة يصفون ما يجري في غزة بالمذبحة

من الأسئلة التي وجهت للمستجوبين تلك المتعلقة بتعريفهم لما يجري في قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر، فوصف نصف المغاربة ما يحصل بـ «المذبحة والإبادة الجماعية والقتل الجماعي» من خلال تأكيد 26 في المائة على أن ما يتعرض له أهالي غزة «مذبحة»، و14 في المائة «إبادة جماعية»، و14 في المائة «قتل جماعي»، فيما وصف 24 في المائة ما يحصل بـ «الحرب».

وأظهر الاستطلاع عدم ثقة المغاربة في إسرائيل، حيث رأى أقل من الربع (22 في المائة) أن الحكومة الإسرائيلية ملتزمة بحل الدولتين للنزاع، وقال النصف تقريبا (47 في المائة) إن الحكومة الإسرائيلية غير ملتزمة بالمرة بحل الدولتين. كذلك لا يقتنع المغاربة بفكرة التزام المواطنين الإسرائيليين بحل الدولتين، إذ يقول الربع فقط (24 في المائة) إن الناس في إسرائيل يلتزمون بدرجة كبيرة أو متوسطة بحل الدولتين. والرجال في المغرب أكثر ميلاً بعشر نقاط مئوية إلى الاعتقاد بالتزام الإسرائيليين بحل الدولتين. قياساً إلى النساء (29 في المائة مقابل 19 في المائة).

على النقيض، يعتقد أغلب المواطنين أن القيادة والشعب الفلسطينيين يلتزمون بحل الدولتين، بعد أن قال 6 من كل 10 أشخاص (58 في المائة) إن القيادة ملتزمة بدرجة كبيرة أو متوسطة بحل الدولتين، بينما عبّر 56 في المائة عن الأمر نفسه عن الشعب الفلسطيني.

ويعتبر المغاربة دول الأغلبيات العربية والمسلمة الأطراف الأكثر التزاماً بالدفاع عن حقوق الفلسطينيين، ويعتبرون أن المغرب يحتل رأس القائمة (42 في المائة)، تليه تركيا (35 في المئة) وقطر (31 في المائة) ومصر (30 في المائة)، وبالنسبة للأطراف الأكثر التزاما بالدفاع عن إسرائيل، ذكروا الولايات المتحدة الأمريكية على رأس القائمة بهامش كبير في تقدير 6 من كل 10 أشخاص ثم الاتحاد الأوروبي (35 في المائة) والأمم المتحدة (21 في المائة).

8

ثُلثُ المغاربة يراودهم حلم الهجرة

حُلم الهجرة مازال يُراود حوالي ثلث المغاربة (35 في المائة) وفقا لاستطلاع البارومتر العربي، بزيادة بنسبة 1 في المائة عن السنة الماضية، لكن الفئة التي تُقبل على الهجرة أكثر هي الشباب، فأكثر من نصف المغاربة (55 في المائة) في الشريحة العمرية بين 18 و29 عاما يفكرون في الهجرة، بينما تبلغ نسبة أقرانهم الأكبر سنا الربع فقط (24 في المائة). كما يُقبل الرجال على فكرة الهجرة أكثر من النساء بهامش 20 نقطة (45 في المائة مقابل 25 في المائة).

المثير في الاستطلاع أن 4 من كل 10 أشخاص لا يقدرون على تغطية نفقاتهم في الهجرة لكنهم يفكرون فيها، مقابل 29 بالمائة فقط من أصحاب الأوضاع المادية المستقرة، بينما خريجو الجامعات يقبلون أكثر على فكرة الهجرة مقارنة بالأقل تعليما، بهامش 9 نقاط مئوية.

تذكر أعداد كبيرة من المغاربة العوامل الاقتصادية كسبب رئيسي للهجرة (45 في المائة)، بينما أشار أقل من الخمس إلى الفرص التعليمية (18 في المائة)، والفساد (15 في المائة)، وأسباب سياسية (13 في المائة)، في حين ذكر 1 من كل 10 أشخاص (11 في المائة) الرغبة في الهجرة من أجل لم شمل الأسرة. وبالنسبة للراغبين في الهجرة، فإن الغرب هو الوجهة الأولى لهم، والدول المفضلة لديهم هي الولايات المتحدة الأمريكية (26 في المائة)، وفرنسا وكندا (23 في المائة) وإيطاليا وإسبانيا (22 في المائة) وألمانيا (19 في المائة) من بين دول أخرى. وعبّر أكثر من نصف (53 في المائة) المهاجرين المحتملين في المغرب إنهم قد يتخذوا قرار الهجرة حتى في غياب الأوراق الرسمية اللازمة لذلك، ويسري هذا أكثر على الشرائح الأفقر (64 في المائة) مقابل (34 في المائة) والرجال (62 في المائة مقابل 36 في المائة) والأقل تعليما (58 في المائة مقابل 40 في المائة).